الانعكاسات الاقتصادية للتحولات السياسية الكبرى

دراسة لحالة الصين في عهدي ماو تسي تونغ ودينغ شياو بينغ

أ. مفتاح عمر محمد دربل •

تاريخ الارسال: 2025/01/18 تاريخ القبول: 2025/02/01 تاريخ النشر: 2025/07/01

المستخلص:

تتناول هذه الورقة البحثية تأثير التحولات السياسية الكبرى في الدول على الاقتصاديات الوطنية من خلال دراسة حالة جمهورية الصين الشعبية في عهدي ماو تسي تونغ 1976/1949م، ودينغ شياو بينغ 1992/1978م، فقد شهدت الصين منذ منتصف القرن العشرين، مجموعة من التحولات السياسية التي كان لها تأثير كبير على هيكلها الاقتصادي والاجتماعي، ففي عهد ماو تم تنفيذ سياسات اشتراكية جذرية، مما تسبب في أزمات اقتصادية واجتماعية عميقة، وبعد وفاة ماو تولى دينغ شياو بينغ القيادة، وبدأ في إحداث تحولات سياسية هدفت إلى الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد مختلط يعتمد على السوق، وأدت هذه التحولات إلى مجموعة من الإصلاحات مما أسفر عن طفرة اقتصادية غير مسبوقة، حيث تم دمج عناصر السوق الحرة في النظام الاشتراكي، مما ساهم في تحسين مستويات المعيشة وتعزيز الأوضاع الاجتماعية، ومن خلال هذه الدراسة سيتم تقديم رؤية متكاملة حول كيفية تأثير التغيرات السياسية الكبرى التي شهدتها الصين، سواء على اقتصادها الوطني، أوعلى علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي.

الكلمات المفتاحية: التحولات السياسية، الاقتصاديات الوطنية، جمهورية الصين الشعبية.

The Economic Implications of Major Political Transformations

A Case Study of China Under Mao Zedong and Deng Xiaoping

Mofthah Omar Mohammed Darbal

Abstract:

The research paper discusses the impact of major political transformations occurring in countries on national economies, through a case study of the People's Republic of China, during the reigns of Mao Zedong 1949: 1976 AD, and Deng Xiaoping 1978: 1992 AD, Since the middle of the twentieth century, China has witnessed a series of political transformations that greatly affected its economic and social structure. During the era of Mao Zedong, radical socialist policies were implemented, such as the Great Leap Forward and the Cultural Revolution, which led to profound economic and social crises. After the death of Mao, Deng Xiaoping assumed leadership, and began implementing economic reforms aimed at moving from a centrally planned economy to a mixed, market-based economy. These reforms resulted in an unprecedented economic boom, as elements of the free market were integrated within the socialist system, which led to Improving living standards and enhancing social conditions, Through this study, an

• أستاذ مساعد-قسم العلوم السياسية -كلية الاقتصاد العجيلات-بجامعة الزاوية

integrated vision is presented on how the major political changes that China has witnessed affect its national economy and its economic relations with the outside world.
Keywords: Political transformations, national economies, People's Republic of China.

المقدمة:

تعد التحولات السياسية الكبرى من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول، وخير مثال على ذلك جمهورية الصين الشعبية، التي شهدت منذ منتصف القرن العشرين سلسلة من التحولات السياسية الكبرى والتي تركت آثاراً واضحة على واقعها الاقتصادي، وفي هذا الصدد حقق الاقتصاد الصيني نمواً ملحوظاً على الساحة الدولية في العقود الأخيرة، ولم يكن هذا النمو مجرد ظاهرة عابرة بل كان نتيجة لتاريخ طويل من التحولات السياسية التي أسست مسار الصين نحو الريادة العالمية، فقد نفذت الصين في أواخر السبعينيات، مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية الهامة، أدت إلى تغييرات جذرية في هيكلها الاقتصادي والاجتماعي، منتقلة من اقتصاد مركزي مخطط، إلى اقتصاد مختلط يعتمد على السوق، ولم تقتصر تلك الإصلاحات على زيادة الإنتاجية فقط، بل شملت أيضاً الانفتاح على الأسواق العالمية، مما أتاح للصين الفرصة للاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير بنيتها التحتية، الأمر الذي ساهم في تعزيز قدرتها الإنتاجية.

وفي هذا السياق بدأت ملامح تاريخ الصين الحديث عقب انتهاء الحرب الأهلية الصينية عام 1949م، عندما انهار النظام الوطني القديم، مع صعود الحزب الشيوعي الصيني، ما منح ماو تسي تونغ الفرصة لتحقيق رؤيته الاشتراكية، عبر سياسات أثرت سلباً على الاقتصاد والمجتمع الصيني، فقد أدت سياسات مثل القفزة الكبرى إلى الأمام، والثورة الثقافية، إلى أزمات عميقة، وبعد وفاة ماو في 1976م، تولى دينغ شياو بينغ القيادة، وبدأ مرحلة جديدة من التحولات السياسية والاقتصادية، عبر اعتماد سياسة الإصلاح والانفتاح، والتي دمجت عناصر من الاقتصاد السوقي داخل النظام الاشتراكي، ونتج عن هذه الإصلاحات طفرة اقتصادية غير مسبوقة، مما حسن مستويات المعيشة، وعزز الأوضاع الاجتماعية، وجعل الصين واحدة من أكبر الاقتصاديات النامية في العالم ومن خلال هذه الدراسة سنقدم رؤية شاملة حول التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها الصين في فترتي ماو ودينغ، وكيف أسهمت تلك التحولات في تشكيل ملامح الاقتصاد الصيني الحديث.

إشكالية الدراسة

ما هي التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها الصين خلال عهدي ماو ودينغ؟ وما هي الانعكاسات الاقتصادية التي ترتبت عليها؟ وكيف تحولت الصين من دولة متخلفة اقتصادياً في عهد ماو، إلى ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم في عهد دينغ؟

فرضية الدراسة

إن التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها الصين خلال عهدي ماو تسي تونغ، ودينغ شياو بينغ كانت تحولات حاسمة في تشكيل السياسات الاقتصادية للدولة، فقد أسفرت الأيديولوجية الشيوعية التي تبناها ماو عن فرض سياسات اقتصادية مركزية اتسمت بعدم المرونة، مما أدى إلى نتائج سلبية على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وبالمقابل فإن التحولات الجذرية التي قام بها دينغ من خلال فتح الاقتصاد وتطبيق إصلاحات اقتصادية جذرية، ساهمت في إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني بشكل فعال، مع الحفاظ على الهوية الاشتراكية، مما أسفر عن تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وبالتالي يمكن القول إن الفروق الجوهرية بين السياسات الاقتصادية في العهدين تعكس مدى تأثير الأيديولوجية السياسية على الأداء الاقتصادي وهذا يبرز أهمية فهم تلك التحولات في سياقها التاريخي والسياسي، حيث يساعد تحليلها في تعزيز إدارة الاقتصاد بشكل أكثر فعالية.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تكشف عن تجربة استثنائية في التاريخ الحديث، حيث شهدت الصين تحولات سياسية كبرى أثرت بشكل جذري على مسارها الاقتصادي، فمن خلال تناول عهدي ماو ودينغ، يمكننا فهم كيفية تأثير الأيديولوجيات السياسية على السياسات الاقتصادية، ومدى تأثير هذه السياسات في تشكيل حياة المواطنين اليومية، ولا تقتصر أهمية الدراسة على تحليل الأحداث التاريخية فحسب، بل تقدم أيضاً دروساً قيمة للدول النامية الساعية نحو تحقيق التنمية المستدامة، فتجربة الصين التي انتقلت من اقتصاد مركزي مخطط، إلى اقتصاد مفتوح توفر إنموذجاً يحتذى به في إدارة التحولات السياسية والاقتصادية بطريقة متوازنة، بالإضافة إلى ذلك فإن فهم تلك التحولات وانعكاساتها سوف يساهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية، ويقدم رؤى عملية لصانعي السياسات، مما يبرز أهمية هذه الدراسة في سياق الدراسات السياسية والاقتصادية الراهنة.

أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة تسليط الضوء على الأبعاد الاقتصادية المترتبة على التحولات السياسية الكبرى في الصين خلال فترتي حكم ماو ودينغ، مما يعزز الفهم العميق للعوامل التي أدت إلى تلك التحولات، بحيث يتركز التحليل على السياسات الاقتصادية والاجتماعية لكلا القائدين، مع التركيز على كيفية تأثير هذه السياسات على التطورات الداخلية والخارجية للبلاد، كما تسعى الدراسة إلى تقديم إطار مرجعي يمكن أن يستفيد منه الباحثون وصناع القرار في دول أخرى، بخاصة تلك التي تواجه تحديات سياسية واقتصادية مماثلة، وبالتالي تعتبر هذه الدراسة أداة مهمة لفهم كيفية مواجهة التحديات الاقتصادية في سياق التحولات السياسية، مما يوفر رؤى قد تساهم في تحقيق الاستقرار والنمو في دول أخرى.

منهجية الدراسة

من خلال الدراسة والبحث تبين أنه من الأهمية بمكان اعتماد مجموعة متنوعة من المداخل والمناهج في هذا الميدان، حيث ستعتمد هذه الدراسة على المدخل التاريخي، الذي سيستعرض الأحداث التاريخية والسياسات التي اتبعها كل من ماو ودينغ وما نتج عنها من تأثيرات، بالإضافة إلى ذلك سيتم توظيف المنهج الوصفي لوصف التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها الصين وكذلك النتائج المترتبة عليها، كما سيكون هناك حاجة ملحة لتطبيق المنهج التحليلي، الذي يتيح دراسة وتحليل المعلومات والبيانات المعنية، بهدف الوصول إلى استنتاجات دقيقة تسهم في فهم أكثر عمقاً للتحولات السياسية وتأثيراتها الاقتصادية.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة

ستعرج الدراسة بشكل مختصر على أساسات تشكيل الدولة الصينية، من خلال سرد موجز للحرب الأهلية الصينية التي كان لها تأثير واضح على بناء أساس الصين، ثم ستركز الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من بداية حكم ماو تسي تونغ في عام 1949م، وحتى وفاته في عام 1976م، حيث تولى دينغ شياو بينغ القيادة بعده، كما ستتناول الدراسة أيضاً فترة الانتعاش الاقتصادي التي شهدتها الصين في تسعينيات القرن الماضي وما تلاها، أما بالنسبة للحدود المكانية، فسيكون محور الدراسة هو دولة الصين، مع إمكانية تناول السياقات الدولية وتأثيراتها المتبادلة، مما يسهم في تقديم فهم أعمق للعوامل الخارجية التي أثرت على التحولات السياسية والاقتصادية في الصين.

الدراسات السابقة

1 . دراسة أبو عامود (2006)، بعنوان "مقومات الصعود الصيني"، تناقش عناصر القوة والضعف في صعود الصين من منظور اقتصادي وسياسي، وتشير الدراسة إلى أن الصين تحافظ على استقرارها السياسي من خلال الحكومة المركزية التي يهيمن عليها الحزب الشيوعي، مع استخدام الجيش كأداة دعم، كما تتناول الدراسة نمو القدرات التكنولوجية الصينية والجهود المبذولة لتحديث القوات المسلحة، بالإضافة إلى استعراض سيناريوهات مستقبل صعود الصين.

2 . دراسة الحيصة (2009م) بعنوان "الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى 2008/1990م"، استهدفت الدراسة تحليل مقومات القوة التي تمتلكها الصين، كونها مقومات تؤهلها للنمو كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي، وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح الاقتصادي في الصين ساهم في تعزيز التعاون الدولي في المنطقة، لكنه قد يصبح في المستقبل سبباً لزيادة التوترات وعدم الاستقرار.

3 . مذكرة أوجانة عبد الرحمن، بعنوان "الصعود الصيني في العالم المعاصر"، تناولت من خلالها أهم المؤشرات والتقارير الدولية، حيث قدمت المذكرة دراسة تحليلية مقارنة لمجموعة من المؤشرات والتقارير الدولية المتعلقة بقدرات الصين الاقتصادية والديموغرافية، بهدف فهم مضامين هذا الصعود.

هذه بعض الدراسات التي تناولت موضوع الصعود الصيني، وهناك العديد غيرها، ولكن بسبب ضيق المساحة، اكتفينا بذكر هذه العينات من الدراسات السابقة، ومن خلال الاطلاع على معظم الدراسات، وجدت أنها تركز بالأساس على نهوض الصين بشكل عام، وأود أن أشير إلى أنني لم أركز على الصعود الصيني كموضوع أساسي، بل تحدثت عن تأثير التحولات السياسية الكبرى على الواقع الاقتصادي للدول، وكانت الصين مثالاً مناسباً، وذلك من خلال مقارنة بين نموذجين مختلفين تماماً، من حيث التوجه السياسي والإيديولوجي وكيف تحول الواقع الاقتصادي تحولاً كاملاً، كنتيجة حتمية لتلك التحولات السياسية.

أولاً: الحرب الأهلية الصينية "صراع الإيديولوجيات

هي واحدة من أكثر الحروب دموية وتعقيداً في التاريخ الحديث، "بدأت في أغسطس عام 1927م، وانتهت عندما توقفت عمليات القتال الرئيسية في عام 1950م"(https://ar.wikipedia.org)، دارت رحاها بين الحزب القومي الصيني "الكومينتانغ" بقيادة تشيانغ كاي شيك، وعرفت عندهم بحرب التمرد المضاد ضد الشيوعيين، وبين "الحزب الشيوعي الصيني" تحت قيادة ماو تسي تونغ، الذي أطلق على صراعه إسم حرب تحرير الشعب الصيني، تعود جذور النزاع إلى عام 1911م.

حينما أفضت ثورة شنغهاي إلى إنهاء الحكم الملكي في الصين مما أدى إلى حالة من الفوضى والاضطراب، وفي خضم هذه الفوضى حاول زعيم الكومينتانغ صن يات صن توحيد البلاد واستعادة الاستقرار، لكنه واجه صعوبة كبيرة في الحصول على الدعم الغربي، فلجأ حينها إلى الاتحاد السوفيتي في عام 1921م لطلب المساعدة، ووافق السوفييت على تقديم الدعم الكامل للصين بشرط انضمام الحزب الشيوعي الصيني لجبهة توحيد البلاد، ونتج عن القبول الصيني بشروط السوفييت تشكيل جبهة موحدة في عام 1923م مما أعاد تنظيم الحياة السياسية في البلاد، وبعد وفاة صن يات صن في 1925م، تولى تشيانغ كاي شيك قيادة حزب الكومينتانغ.

وبدأ حملة تطهير ضد الشيوعيين لخلافه معهم إيديولوجياً أولاً، وللخوف من التمدد الشيوعي داخل الصين ثانياً، إضافة إلى الضغط الواقع عليه من القوى القومية، مع غياب عنصر الثقة في الشيوعيين، مما أسفر عن مذبحة شنغهاي في عام 1926م التي أشعلت فتيل الحرب الأهلية في الصين، وتقسم الحرب الأهلية الصينية إلى مرحلتين رئيسيتين الأولى 1927 :1937م حيث تصاعد الصراع بين الجيش الأحمر والحكومة

القومية، وفي عام 1937م توحد طرفا النزاع، وتم تأسيس جبهة موحدة لمواجهة التهديد الياباني، إلا أنه بعد انتهاء الحرب مع اليابان في 1945م استؤنفت الحرب الأهلية بشكل كامل في عام 1946م، والتي انتهت بتقسيم الصين إلى دولتين، الأولى سميت بحكومة الصين الوطنية بقيادة "تشان كاي تشيك في جزيرة تايوان، وهي مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية سميت بجمهورية الصين الشعبية بقيادة ماو تسي تونغ، وهي مدعومة من الاتحاد السوفيتي" (حمود، 2021. ص39).

ففي عام 1949م حقق ماو تسي تونغ انتصاراً كبيراً، وأعلن تأسيس جمهورية الصين الشعبية بعاصمتها بكين والتي كانت تعرف باسم "بيبينغ"، وتبع ذلك هروب قوات الكومينتانغ إلى جزيرة تايوان، حيث أسسوا جمهورية الصين المؤقتة هناك، ولا تزال هناك توترات سياسية وقانونية حول شرعية الطرفين، ذلك انه لم توقع أي معاهدات سلام بينهما مما يجعل من الحرب الأهلية الصينية موضوعاً مثيراً للجدل منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا، وباختصار لم تكن الحرب الأهلية الصينية مجرد مواجهة عسكرية، بل كانت تجسيداً للاختلافات الأيديولوجية العميقة بين الشيوعية والقومية، نتج عنها تحول جذري في التركيبة السياسية والاجتماعية للصين.

ثانياً: الصين في عهد ماو تسي تونغ

1 . مرحلة حكم ماو تسي تونغ

تعتبر فترة حكم ماو تسي تونغ مرحلة محورية في تاريخ الصين الحديث، حيث واجهت الجمهورية الشعبية، التي أعلن عن تأسيسها عام 1949م، مجموعة من التحديات والصراعات المعقدة في سياق دولي مليء بالتوتر، فبعد انتهاء الحرب الأهلية الصينية نجح الحزب الشيوعي بقيادة ماو في توحيد البلاد، ولكن هذه الوحدة حصلت في أجواء من العداء القوي من القوى العظمى، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن التوترات اللاحقة مع الاتحاد السوفييتي، الذي كان الحليف ألأول للصين، "فبعد أن أعلن خروتشوف(•) نهاية حقبة استالين(••) ونهاية عبادة الشخصية، ونهاية الشيوعية العسكرية، انفجر الخلاف العقائدي بين الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي سنة 1960م حيث سحب السوفييت كل خبرائهم من الصين، بعد اتهام السوفييت من جانب ماو بأن الاتحاد السوفيتي أصبحت دولة إمبريالية(حمود، 2021، ص41)، ذلك العداء الدولي المتعدد الاتجاهات والمتصاعد أدى إلى نقص الدعم الخارجي عن الصين، وكانت نتيجته الحتمية دخول الصين في مرحلة من العزلة الاقتصادية والسياسية، التي جعلت البلاد تدفع ثمناً باهضاً.

• نيكيتا خروتشوف، رئيس الاتحاد السوفيتي من 1953 إلى 1964م، تولى منصب الأمين العام للحزب الشيوعي بعد وفاة ستالين، عرف بتصرفاته العدوانية خاصة ضد الولايات المتحدة، وتم استبعاده من الحزب عام 1964، وتوفي عام 1971م

•• جوزيف ستالين، زعيماً سوفيتياً وقائداً له تأثير كبير على التاريخ العالمي، تولى منصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي في عام 1922م، ثم أصبح قائداً فعلياً للاتحاد السوفيتي بعد وفاة فلاديمير لينين في عام 1924، وتوفي عام 1953م

منذ بدأ حكمه كان لدى ماو رؤية طموحة لتطوير البلاد عبر تخطيط مركزي واقتصاد موجه من قبل الدولة، "فقد أسست الصين بنيتها الاقتصادية تحت قيادة زعيمها ما وتسي تونغ، الذي أسس نموذج اشتراكي بخصائص صينية بعيداً عن النموذج السوفييتي، إدراكاً من القيادة الصينية لطبيعة التفاعلات الحاصلة في البيئة الدولية، فضلاً عن ظروف المجتمع الذي كان يئن تحت وطأة الفقر والمجاعة"(نصيرة، 2018، ص399)، وعلى هذا الأساس تبنت الصين بين 1950م و1973م، نظاماً اقتصادياً اشتراكياً يتمركز حول ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، "حيث قامت الحكومة الصينية الجديدة بإعادة بناء الاقتصاد الصيني على أسس اشتراكية، على إثرها زود الاتحاد السوفيتي الصين بنموذج للتنمية، ودعم اقتصادي ضخم"(عباس، 2019، ص551)، وبرغم أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد شهد نمواً متوسطاً، جعل الصين تحتل مراكز متوسطة بين دول آسيا في هذا الاتجاه، إلا أن الاعتماد على نموذج الاقتصاد المركزي كان له آثار سلبية لاحقاً، ففي الوقت الذي شهدت فيه دول أسيوية مثل اليابان وكوريا الجنوبية توسعات اقتصادية كبيرة، عانت الصين من قيود نظامها الاقتصادي، الذي كان منعزلاً عن التبادلات التجارية العالمية.

هذه الوضعية بدأت في التغير مع بداية الانفتاح على الولايات المتحدة في عام 1971م حيث أدت زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى تحسين العلاقات بين البلدين، "ريتشارد نيكسون هو أول رئيس أمريكي يقوم بالزيارة إلى الصين، بغرض فتح صفحة جديدة مع جمهورية الصين الشعبية، بعد أن كانت العلاقة بين البلدين مقطوعة بسبب الحرب الكورية، وقيام الحكومة الأمريكية بدعم عسكري مستمر لجمهورية الصين الوطنية، أي تايوان"(https://ar.wikipedia.org)، وقد كانت هذه الخطوة مدفوعة برغبة الولايات المتحدة في الاستفادة من الصراع القائم حينها بين الصين والاتحاد السوفييتي لتعزيز موقفها في المنطقة، وتجلى هذا الانفتاح بشكل واضح بعد وفاة ماو في عام 1979م، عندما تم تطبيع العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، مما ساهم في إدخال الصين إلى الأسواق العالمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، بهذا استطاعت الصين أن تكسر عزلتها الاقتصادية وبدأت رحلة التحول نحو أن تصبح قوة اقتصادية كبرى.

2 . التحولات السياسية في عهد ماو تسي تونغ

مثل تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949م تحولاً تاريخياً بارزاً في مسيرة الصين المعاصرة، فقد جاء هذا التحول بعد عقود من الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي عانت منها البلاد، بدءاً من الحرب الأهلية الصينية التي استمرت لسنوات، مروراً بما شهدته البلاد من احتلال ياباني خلال الحرب العالمية الثانية، فقبل هذا التحول كانت الصين تخضع لحكم سلالات إمبراطورية لآلاف السنين، حيث كانت تعاني من الفساد والضعف الداخلي الذي أدى إلى تفكك الدولة مع بداية القرن العشرين، ونتيجة لذلك ظهرت حركة وطنية سعت لإنهاء الحكم الإمبراطوري، مما أسفر عن تأسيس جمهورية الصين في عام 1912م، إلا أن الاستقرار المنشود لم يتم تحقيقه في ظل هذه الجمهورية.

إذ استمرت النزاعات الداخلية والصراعات بين مختلف القوى السياسية، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945م وتحرر الصين من الاحتلال الياباني، وجدت البلاد نفسها في حالة من الفوضى الجديدة نتيجة لتجدد الحرب الأهلية بين الحزب الشيوعي الصيني والحزب القومي الصيني الكومينتانغ، وانتهت هذه الحرب في عام 1949م، عندما تمكن الحزب الشيوعي من تحقيق النصر والسيطرة الكاملة على البر الصيني مما أجبر قوات الحزب القومي على الفرار إلى جزيرة تايوان وبعض الجزر النائية، وفي الأول من أكتوبر عام 1949م، أعلن ماو تسي تونغ من ساحة تيانانمن في بكين عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية(https://ar.wikipedia.org)، وكانت هذه الخطوة هي النهاية الحقيقية للنظام الملكي القديم، وبداية لنظام سياسي جديد يستند إلى المبادئ الشيوعية(الأمين، 2020، ص19)، لذا يمكن القول أن تأسيس جمهورية الصين الشعبية شكل نقطة انطلاق نحو بناء دولة جديدة، وذلك من خلال إعادة تشكيل الهوية الوطنية الصينية، وتوجيه البلاد نحو مستقبل جديد، ومع تأسيس الجمهورية الجديدة أعلن ماو تسي تونغ أن الصين قد نهضت، بمعنى أن البلد الذي كانت تسيطر عليه الإمبريالية الأجنبية على مدى مئة سنة سابقة، سيتحكم الآن في مصيره(غيرث، ترجمة طارق عليان، 2012، ص12).

ومع إعلان ماو عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية، قام بتعزيز سلطته المركزية، وذلك من خلال السيطرة على الدولة والتحكم فيها من جانب حزب واحد هو الحزب الشيوعي الصيني، وقد عزز ماو سيطرته على الدولة من خلال حملاته ضد ملاك الأراضي، وقمع معارضي الثورة، وحملات مكافحة الفساد(https://ar.wikipedia.org)، كما ركز على توطيد سلطته من خلال "تعزيز سيطرة الحزب الشيوعي الذي كان يقوده، من خلال تنفيذ البرامج واستعادة شرعية الحزب في نظر أعضائه والجمهور بعد أن نجح في إنقاذه وإنعاشه"(زريق، 2021)، مما جعله القوة السياسية الوحيدة في البلاد، ومن هذا المنطلق أصبح ماو هو القائد الأعلى المعزز بالهيبة والخوف، حيث تم تصويره كرمز للثورة، هذه الهيمنة لم تقتصر على الشعارات فقط، بل تجسدت في سياسات فعلية هدفت لإجهاض أي معارضة، وذلك من خلال تصفية المعارضين السياسيين سواء داخل الحزب أو خارجه.

هذه السياسة أدت إلى مناخ من الخوف والتوتر السائد في المجتمع، فقد تم اعتقال المعارضين وإرسالهم إلى معسكرات العمل، أو حتى تنفيذ أحكام بالإعدام بحقهم ومن جهة أخرى كان لنشر الكتاب الأحمر الصغير تأثير كبير على المجتمع، حيث احتوى هذا الكتاب على أفكار وأقوال ماو، بل وأصبح بمثابة دستور غير رسمي، فقد تم توزيعه على نطاق واسع، مما ساهم في تعزيز عبادة شخصيته في المجتمع، وبشكل أكثر دقة تجسد تعزيز السلطة المركزية في مجالات متعددة مثل التعليم والإعلام والثقافة فقد تم فرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام، كما تم تعديل المناهج التعليمية لتتوافق مع المفاهيم الشيوعية كذلك تم قمع أي تعبير فني أو أدبي لا يتماشى مع الأيديولوجية الرسمية للبلاد، وقد نتج عن تعزيز السلطة المركزية تشكيل نظام

سياسي مغلق، بحيث خضعت جميع جوانب الحياة لسيطرة الحزب الشيوعي، وتسببت هذه السياسات في آثار سلبية على تقدم البلاد، مما أثر بشكل سيء على مستقبل الصين في السنوات التالية.

وتعتبر الإصلاحات الزراعية التي أجريت في الصين خلال الفترة ما بين 1950م و1953م، من أبرز التحولات التي استهدفت إعادة تنظيم المجتمع الزراعي بشكل شامل، "كان قانون الإصلاح الزراعي هو أول القوانين التي أصدرتها الثورة في يونيو 1950م، من خلال إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين بشكل يضمن سدس هكتار كحد أدنى لكل فرد راشد"(عباس، 2019، ص551)، وكان الهدف الرئيسي لهذه الإصلاحات هو تعزيز العدالة الاجتماعية، والحد من استغلال الفلاحين، فقبل عام 1949م كانت الأراضي الزراعية في الصين متركزة بيد عدد قليل من الإقطاعيين الذين مارسوا على الفلاحين استغلالاً قاسياً، مما ساهم في انتشار الفقر والحرمان بين صفوفهم، ومن هنا فقد أدت الثورة الشيوعية نظرياً إلى تعزيز قيم العدالة والمساواة، فقد ركزت هذه الإصلاحات على تفكيك النظام الإقطاعي من خلال تنفيذ سياسات تأميم الأراضي المملوكة للإقطاعيين، الأمر الذي ساهم في تقليص نفوذهم وإعادة توزيع الأراضي، بحيث تصبح ملكية جماعية تعود بالفائدة على المجتمع ككل، من خلال توزيع الأراضي بالتساوي بين الفلاحين، مما أتاح لهم الفرصة لتملك الأرض التي يعملون فيها، وبالتالي استعادة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وتعد هذه الجهود جزءاً أساسياً من المساعي المبذولة لتحقيق مجتمع أكثر عدلاً وتوازناً.

بعد تولي الحزب الشيوعي السلطة واجهت الصين تحديات كبيرة في سبيل بناء اقتصاد قوي ومستدام لذلك، من هنا برزت الحاجة إلى تحسين البنية التحتية الصناعية وتلبية احتياجات المواطنين، وبالتالي أصبح تأميم الصناعات الكبرى جزءاً أساسياً من رؤية ماو لبناء مجتمع اشتراكي قوي، وبدأت الحكومة الصينية فعلياً في تنفيذ عملية تأميم شاملة للصناعات الكبرى، التي شملت قطاعات كالمعادن والنسيج، والآلات، وكانت الغاية من هذه الخطوة تحويل ملكية المصانع الخاصة إلى ملكية عامة تتبع الدولة، مما ساهم في تجميع الموارد المالية والبشرية تحت إدارة مركزية، وذلك لضمان تحقيق إنتاجية أعلى وأكثر كفاءة، ولتحقيق ذلك وضعت الحكومة خططاً خمسية تركزت على تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال رؤى طموحة لتطوير القدرات الإنتاجية، وزيادة الإنتاج، بالإضافة إلى توسيع نطاق المشاريع الكبرى، وكانت هذه الخطوات تهدف إلى تحقيق التقدم الصناعي وتعزيز الاقتصاد الوطني بما يتماشى مع مبادئ الاشتراكية التي كان يسعى إليها الحزب.

وفي خضم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تواجهها الصين خلال تلك الفترة، رأى ماو بأن البلاد في حاجة إلى اتخاذ خطوة جذرية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالي الزراعة والصناعة، لذا تم اعتماد

خطة القفزة الكبرى إلى الأمام في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي عام 1962/1958م(الأمين، 2020، ص19)، "كانت قفزة ماو الكبرى إلى الأمام تتمثل في حملة اقتصادية واجتماعية طموحة تهدف إلى تحويل الصين بسرعة إلى المدينة الفاضلة الشيوعية"(الدرعي، أكتوبر، 2023) وهي مشروع طموح هدف إلى تحقيق تحول سريع في الاقتصاد الوطني، وشملت هذه الخطة إنشاء ما عرف بالمجتمعات الشعبية أو الكوميونات التي كانت عبارة عن تجمعات متكاملة تضم الفلاحين والعمال، بهدف دمج الإنتاج الزراعي والصناعي بشكل وثيق وكان من المعتقد أن دمج هذين القطاعين سيؤدي في النهاية إلى تحسين كفاءة الإنتاج وتعزيز التعاون بين الفلاحين والعمال، وكان الهدف الرئيسي من هذه الخطة هو تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي والصناعي خلال فترة قصيرة، حيث كانت الحكومة تأمل في رفع مستويات الإنتاج إلى معدلات عالية جداً في زمن قياسي بحيث يمكن للصين أن تخرج من حالة التخلف الاقتصادي، وتعتمد على نفسها في تلبية الاحتياجات الشعبية وبالرغم من الطموحات الكبيرة التي جاءت مع هذه الخطة، إلا أن الواقع كان مختلفاً تماماً، فالتنفيذ السريع وغير المدروس للخطط، بالإضافة إلى عدم كفاية البنية التحتية والإدارة، أديا إلى فشل كبير في تحقيق الأهداف المرجوة ونتيجة لذلك تعرضت الصين إلى أزمة اقتصادية كبيرة، حيث واجهت البلاد انخفاضاً حاداً في الإنتاج الزراعي والصناعي، مما نتج عنه مجاعة واسعة النطاق وخسائر فادحة في الأرواح.

وبعد الفشل الاقتصادي الكبير والأزمات الإنسانية التي نتجت عن القفزة الكبرى إلى الأمام، سعى ماو لاستعادة سلطته ونفوذه داخل الحزب الشيوعي الصيني، حيث كان يشعر بأن الثورة الاشتراكية في الصين مهددة بعناصر وصفها بالبرجوازية والمثقفين، والذين اعتبرهم أعداء لأهداف الحزب الشيوعي ولنظرته لمستقبل البلاد، لذا أطلق ما عرف بالثورة الثقافية في عام 1966م كوسيلة لتجديد الروح الثورية وتعزيز المبادئ الشيوعية، "وقد حاول ماو من خلال الثورة الثقافية التخلص من البرجوازية الصينية، وبعض المثقفين المعارضين، وإقامة نظام دكتاتوري يعتمد على الطبقة العاملة"(الأمين، 2020، ص19)، وعلى هذا الأساس فقد ركزت الثورة الثقافية على تعزيز الأفكار والممارسات الشيوعية في المجتمع الصيني، مع التركيز على القضاء على أي تأثيرات أو ثقافات تعتبر غير ملائمة لمبادئ الاشتراكية، إضافة إلى تحطيم الأطر الثقافية والاجتماعية القديمة التي اعتبرها ماو عائقاً أمام التقدم الاشتراكي وكانت هذه الجهود بمثابة محاولة للتخلص من القوى التقليدية أو البرجوازية التي تعيق حركة التغيير.

كما ركزت هذه الثورة على إعادة تشكيل الثقافة الصينية، وذلك بإدخال العوامل الثقافية التي تعكس المبادئ الاشتراكية، مع تدمير الجوانب الثقافية التي اعتبرت غير متوافقة مع هذه المبادئ، ولتنفيذ أهداف الثورة الثقافية شجع ماو الشباب على الانضمام إلى الحرس الأحمر، وهو عبارة عن مجموعة من الطلاب المتحمسين، الذين تم تحفيزهم لتنفيذ حملات واسعة ضد المثقفين والأكاديميين، أو أي شخص يعتبر جزءاً من النظام القديم، من هنا تم استهداف الآلاف من المثقفين والكثير من الأشخاص، بدعوى الانحراف عن الأهداف الشيوعية، وقد كانت هناك اعتقالات وإعدامات، واعتداءات جسدية ضد من اعتبروا أعداء للثورة، واستمرت الثورة الثقافية حتى عام 1976م، تاركةً ورائها آثاراً عميقة على المجتمع الصيني، كما أثرت بشكل كبير على مسار السياسة والاقتصاد في البلاد في السنوات اللاحقة.

وفيما يخص السياسة الخارجية اعتمدت الحكومة الشيوعية برئاسة ماو بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية سياسة خارجية تنطوي على عداء واضح تجاه الغرب، وقد اتسمت تلك الفترة بالعزلة الدولية، حيث كانت الصين تعيش في تباعد كبير عن القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتفاقمت هذه التوترات بعد الحرب الكورية 1950م: 1953م التي تدخلت فيها الصين لدعم كوريا الشمالية ضد القوات الأمريكية، مما عمق الهوة بين بكين وواشنطن، ومع مطلع السبعينيات بدأت الأوضاع العالمية تتغير، مما دفع ماو إلى إعادة التفكير في استراتيجيات الصين الخارجية، فقد بدأت القيادة الصينية تدرك أهمية التحول في كيفية تسيير السياسة الخارجية وذلك بالانفتاح على الغرب، بهدف الحصول على الاستثمارات والتقنيات الحديثة التي يمكن أن تساعد في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار، بخاصة بعدما بدأت الصين تشعر بالقلق من التهديدات السوفيتية المتزايدة لذا اعتبرت الحكومة الصينية أنه من المفيد تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية كوسيلة لموازنة القوة السوفيتية.

كما شهدت الصين عام 1971م تحولاً كبيراً، وذلك بعدما تم قبولها كعضو في الأمم المتحدة، مما ساعد على تعزيز مكانتها الدولية، ثم جاءت الزيارة التاريخية لهنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي إلى بكين في عام 1971م، وهو ما تم تعزيزه بزيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، وكانت هذه الزيارات بمثابة نقطة تحول في العلاقات بين البلدين، فقد فتحت الباب واسعاً أمام تحسين العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، هذا التحول في السياسة الخارجية كان يمثل انتقالاً كبيراً من سياسة العزلة إلى سياسة الانفتاح، حيث بدأت الصين في خلق انفتاحات جديدة على العالم الخارجي، وأصبح من الواضح أن بكين لم تعد منعزلة، بل أصبحت تتجه نحو الانخراط مع العالم الغربي، مما أثر بشكل كبير على مستقبل السياسة الدولية والتوازنات في آسيا، وبهذا الشكل أصبحت الصين في وضع يمكنها من تعزيز نفوذها على المسرح العالمي، عبر التعاون مع الولايات المتحدة والبحث عن فرص شراكات اقتصادية وسياسية جديدة، وهو ما ساهم لاحقاً في تحول الصين إلى واحدة من القوى الرئيسية في الاقتصاد العالمي.

3 . الانعكاسات الاقتصادية للتحولات السياسية في عهد ماو تسي تونغ

كان لتأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949م تأثيرات اقتصادية عميقة ومتعددة الأبعاد، فبعد فترة من الاضطرابات السياسية والحروب، دخلت البلاد مرحلة جديدة من التخطيط والتنظيم الاقتصادي، حيث تم التحول إلى نظام اشتراكي يعتمد على تأميم معظم القطاعات، وهو ما أدى إلى إعادة توزيع الثروات، وخلق فرص أكثر للفلاحين، حيث تم تقسيم الأراضي بينهم، مما ساعد على تعزيز الإنتاج الزراعي وزيادة الاستقلال الغذائي، كما أطلقت الحكومة خططاً خماسية للاقتصاد، مما أسهم في تطوير الصناعات الثقيلة، مثل المعادن والطاقة وبالتالي زيادة الإنتاجية، وقد أدت السياسات الاقتصادية الجديدة إلى تحسينات كبيرة في البنية التحتية ووسائل النقل، مما دعم النمو الاقتصادي للبلاد، وقد استعادة الصين دورها الإقليمي كدولة مؤثرة على الساحة العالمية، مما ساعد في بناء علاقات اقتصادية جديدة.

ومع ذلك لم تكن هذه التحولات خالية من التحديات، فقد واجه الاقتصاد الصيني العديد من العقبات بما في ذلك الأزمات الغذائية الناتجة عن السياسات الزراعية غير المدروسة، مثل القفزة الكبرى إلى الأمام، والتي تسببت في مجاعات واسعة، كما كانت هناك صعوبات تتعلق بالكفاءة الإدارية والفقر المستمر في الريف، بالإضافة إلى أن التجارة الخارجية كانت محدودة في البداية بسبب السياسات الانعزالية، وبالمختصر يعتبر تأسيس جمهورية الصين الشعبية محطة بارزة في تاريخ الاقتصاد الصيني، حيث ساهم في تحويل البلاد إلى قوة اقتصادية، لكنه أدى أيضاً إلى العديد من التحديات التي أثرت سلباً على مسار النمو والتنمية.

كما كان لتعزيز السلطة المركزية في عهد ماو تسي تونغ أثر عميق على الاقتصاد الصيني، حيث أدت السياسات التي نفذتها الحكومة إلى تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي، فمن بين الإيجابيات البارزة لهذا التعزيز القدرة على تطبيق خطط التنمية بسرعة وكفاءة، حيث استطاعت الحكومة توجيه الموارد نحو القطاعات الأساسية مثل الزراعة والصناعات الثقيلة، مما ساهم في تحقيق نمو صناعي ملحوظ، وزيادة في الإنتاجية في هذه المجالات فمن خلال التأميم الشامل للقطاعات الاقتصادية تم إنشاء قاعدة اقتصادية قوية عكست توجهاً نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، إضافة إلى استغلال الموارد بشكل مركزي، وعلى الجانب الآخر أدت التجارب الاقتصادية غير المدروسة إلى ظهور أزمات غذائية ونقص حاد في الموارد، مما تسبب في مجاعات واسعة وفقدان كم هائل في الأرواح.

كما أن البيروقراطية الإدارية أفرزت سوء عمليات اتخاذ القرارات، التي كانت غالباً ما تنفذ بعيداً عن الواقع وعن احتياجات المجتمعات المحلية، مما أثر سلباً على فعالية الإنتاج وكفاءة الاقتصاد بشكل عام، إضافة إلى ذلك ساهمت السياسات الاقتصادية المركزية في تقليص التجارة الخارجية، مما جعل الصين أكثر انغلاقاً عن الأسواق العالمية، وبالرغم من أن هذه السياسات دعمت أحياناً استمرارية النظام، إلا أنها في الوقت ذاته قللت من قدرة الصين على التفاعل مع الاقتصاد العالمي واستغلال الفرص التجارية العالمية لصالح البلاد،

وبشكل عام كشفت التجارب الاقتصادية في عهد ماو أن تعزيز السلطة المركزية قد يحقق إمكانيات للنمو والتطوير، لكنه أيضاً حمل في طياته مخاطر جسيمة، أدت إلى أزمات اقتصادية كبيرة، مما أثر سلباً على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد على المدى الطويل.

وفيما يخص الإصلاحات الزراعية في عهد ماو تسي تونغ، والتي جاءت كجزء من رؤية الحكومة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الإنتاج الزراعي، فيمكن القول بأنه نتج عنها زيادة ملحوظة في الإنتاج الزراعي، "فبغض النظر عن الأخطاء التي حدثت، فقد حققت الزراعة الصينية خلال الفترة من 1949: 1978م بعض التقدم، فقد ارتفع معدل إنتاجها السنوي 160 إلى 280 مليون طن من الحبوب بين عامي 1952: 1978م، وقد أدت الأساليب المعتمدة في سبيل تحقيق ذلك إلى إبقاء أربعة أخماس سكان البلاد في الأرياف، كما ضمنت الصين بفضل هذه الأساليب القاسية أمنها الغذائي أكثر من أي بلد أخر من بلدان العالم الثالث"(عباس، 2019، ص551)، إذ ساعدت عملية توزيع الأراضي على الفلاحين في تحفيزهم على تحسين الإنتاجية وزيادة المحاصيل، كما أدت تلك الإصلاحات إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي في البلاد، مما سمح للصين بالحد من الاعتماد على الواردات الغذائية وزيادة الاستقرار الغذائي كذلك ساهمت في تحسين حياة الفلاحين، حيث تمكنوا من السيطرة على مواردهم وزيادة دخلهم وأدى ذلك إلى تعزيز المشاركة المجتمعية في العمليات الزراعية، مما ساعد على بناء روح التعاون بين الفلاحين وتحفيز التنمية الريفية.

ومع ذلك لم تكن تلك الإصلاحات خالية من التحديات فقد أدت السياسة المتبعة إلى أزمات غذائية نتيجة للتجارب غير المدروسة، حيث تم فرض إنتاجيات غير واقعية على الفلاحين، مما تسبب في مجاعات كبرى، أيضاً كانت هناك مشكلات تتعلق بالبيروقراطية الثقيلة، التي أعاقت الفلاحين عن اتخاذ قرارات فعالة تتوافق مع احتياجاتهم الفعلية على الأرض، علاوة على ذلك ساعدت السياسات المركزية في تقليص فرص الفلاحين في تطوير ممارساتهم الزراعية بما يتناسب مع متغيرات السوق، مما أدى إلى تراجع قدرة الإنتاج على التكيف مع التغيرات البيئية والاقتصادية، كما أن التركيز على الإنتاج الجماعي من خلال التعاونيات الزراعية أدي في غالب الأحيان إلى فقدان الحوافز الفردية للفلاحين، مما أثر سلباً على الإنتاجية.

وبشكل عام عكست الإصلاحات الزراعية في عهد ماو صورة متناقضة، حيث حققت بعض الإنجازات الملحوظة في تحسين الإنتاج والتوزيع، لكنها أيضاً أسفرت عن أزمات كبيرة وقيود أدت إلى تحديات اقتصادية واجتماعية عانت منها البلاد على مدى سنوات.

وفيما يخص تطبيق سياسة التأميم فقد أدت إلى تحويل معظم وسائل الإنتاج إلى ملكية جماعية، مما ساهم نظرياً في تعزيز الشعور بالمساواة بين الفلاحين والعمال، فتولد شعور بالتمكين لدى الفلاحين وقدرة على التحكم في منتجاتهم، مما تحسنت معه مستويات الإنتاج الزراعي في بعض الأحيان، كذلك استثمرت الأموال

في تطوير الصناعات الثقيلة، مما ساهم في تحقيق نمو ملحوظ في الإنتاج الصناعي، وأدى ذلك إلى زيادة التصنيع الوطني ومع ذلك أسفرت السياسات الاقتصادية المركزية عن فقدان مرونة الإنتاج، حيث تم فرض خطط إنتاج صارمة على الفلاحين والصناعات، وكانت هذه الخطط غالباً غير واقعية، مما أسهم في حدوث مجاعات وارتفاع معدلات الفقر والوفيات، كذلك كانت البيروقراطية الثقيلة والمقيتة عائقاً أخر أمام الابتكار والمرونة في اتخاذ القرارات، وهو ما أثر سلباً على قدرة الفلاحين والمصنعين على الاستجابة لاحتياجات السوق، كما أثر نموذج الإنتاج الجماعي سلباً على حوافز الأفراد، إذ أصبح الإنتاج يعتمد على التعاونيات الزراعية، مما أدى إلى انخفاض الدافع الشخصي للزيادة في الإنتاجية، وعلى الرغم من كون هذه السياسات قد حققت بعض الإنجازات من حيث بناء الصناعة والبنية التحتية، إلا أنها في النهاية تسببت في ضرب الاقتصاد بمشاكل مستدامة.

وبالمجمل أثرت سياسات التأميم والصناعة والتحول إلى الاشتراكية في عهد ماو تسي تونغ بصورة مزدوجة، إذ ساهمت في تدعيم بناء المجتمع الاشتراكي من جهة، إلا أنها أسفرت عن أزمات اقتصادية واجتماعية كبرى من جهة أخرى، مما ترك تبعات واضحة على النسيج الاقتصادي والاجتماعي للصين لسنوات عديدة. إلى جانب ذلك أسفرت سياسة القفزة الكبرى إلى الأمام عن آثار متباينة على الاقتصاد والمجتمع، فقد تجلت الإيجابيات في البداية من خلال زيادة الحماس والفخر القومي، حيث اتجه المواطنون بحماس لزيادة الإنتاج والمساهمة في بناء المجتمع الاشتراكي، مما ساعد في إنشاء العديد من المشاريع الصناعية والزراعية، وكان للتعاونيات الزراعية دور فاعل في تعبئة الفلاحين لتعزيز الإنتاج، حيث تم تشجيع الفلاحين على العمل معاً في جماعات، مما زاد من مساحات الزراعة المنضوية تحت إدارتهم المشتركة، بالإضافة إلى ذلك تم تحقيق بعض التحسينات في القدرة الإنتاجية في القطاعات الحرفية والصناعية، مما ساهم في بناء قاعدة صناعية جديدة في البلاد، ومع تلك الإيجابيات التي كانت في الغالب نظرية، إلا أن نتائجها الفعلية كانت كارثية على البلاد، حيث فرضت الحكومة أهداف إنتاج غير واقعية على الفلاحين، مما تسبب في تخفيض معايير الجودة بهدف رفع الكميات بشكل مفرط.

الأمر الذي أدى إلى فشل الإنتاج الزراعي ونتج عن ذلك حدوث مجاعات مروعة، حيث فقد الملايين من الناس حياتهم نتيجة لنقص الغذاء، والسبب في ذلك أن السلطات المحلية كانت تقوم بالإبلاغ عن إنتاجيات مرتفعة بخلاف ما هو واقع فعلاً، وذلك خوفاً من عقوبات الإدارة المركزية، كما عانت الصناعة من مشكلات هيكلية في ظل سوء التخطيط والافتقار لرؤية اقتصادية مستدامة، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية الصناعية وقدرة المصانع على تلبية الاحتياجات الأساسية، في الوقت ذاته عانى الاقتصاد بشكل عام من التخلف في القطاعات الأساسية، بسبب الإهمال الناتج عن التركيز على المشاريع الكبيرة والتقنيات غير المجربة، وعلى الرغم من بعض الإنجازات المؤسساتية التي تم تحقيقها، واجهت الصين نتائج وخيمة للغاية على الصعيدين

الاقتصادي والاجتماعي، فقد أدت هذه السياسة إلى تفاقم الأزمات الغذائية والاقتصادية، ووهنت الروح المعنوية للفلاحين والعمال، الذين تبين لهم أن جهودهم ربما ليست كافية لتلبية احتياجاتهم الحياتية الأساسية، وفي مجمل الأمر كانت سياسة القفزة الكبرى إلى الأمام تجربة مؤلمة كشفت عن التحديات الكبيرة التي واجهت عمليات التحول الجذري في الأنظمة الاقتصادية، ودلت على الأهمية الكبيرة للتخطيط المستدام والواقعي.

كما كان للثورة الثقافية التي قادها ماو تسي تونغ في فترة من منتصف الستينيات وحتى عام 1976 تأثيرات عميقة على الاقتصاد الصيني، فقد هدفت تلك الثورة إلى تطهير المجتمع من العناصر البرجوازية وتعزيز الفكر الاشتراكي مما أدى إلى سلسلة من الانعكاسات الاقتصادية السلبية، حيث تم خلالها التركيز على التعليم والتوجيه الثوري، فقد نظرت الثورة الثقافية إلى الشباب كقوة محركة للتغيير، وهو ما أدى إلى زيادة عدد الشباب الذين شاركوا في التعليم والتثقيف الثوري، مما أوجد جيلاً من المواطنين المدربين على المبادئ الاشتراكية، التي عززت في بعض الحالات من الوعي بالعدالة الاجتماعية والعمل الجماعي، مما ساهم في رفع مستوى المشاركة المجتمعية في العمل الزراعي والصناعي، ومع ذلك كانت الآثار السلبية أكثر اتساعاً وخطورة، فقد أدت تلك الثورة إلى فوضى اجتماعية واقتصادية هائلة، حيث تم إغلاق الجامعات والمدارس، مما أدى إلى زيادة الجهل ونقص التعليم بين الشباب، مما سلب البلاد من فئة مثقفة وذات مهارات، كما تفككت الهياكل الإدارية وتعرضت المؤسسات العامة والخصوصية للتخريب من قبل حشود من الشباب الثوريين.

مما أضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد بشكل كبير إلى جانب تضرر الإنتاجية الزراعية بشكل واسع، حيث ترك الفلاحون أراضيهم وتركوا العمل في مجالات أخرى نتيجة الاضطرابات، مما أدى إلى فقدان المحاصيل وارتفاع معدلات المجاعة، بالإضافة إلى ذلك تعرضت العديد من الصناعات للركود بسبب الاضطرابات والإقصاء المستمر للموظفين من ذوي المهارات، مما تسببت في ارتفاع معدلات البطالة وتدن في مستويات المعيشة، كما فقد المواطنون الثقة في القيادة السياسية بسبب فشل السياسات الثورية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، فقد عكست الثورة الثقافية صورة متناقضة للتغيير الاجتماعي حيث كان الهدف منها الدعوة إلى المساواة العدالة الاجتماعية، في حين أن النتائج كانت مدمرة للاقتصاد الوطني مما ساهم في تأخر برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبشكل عام كانت الثورة الثقافية تجربة مأساوية عكست كيف يمكن أن تؤدي السياسات المتطرفة إلى نتائج سلبية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والازدهار في المجتمع، وقد تركت تأثيراتها على الاقتصاد الصيني قائمة لسنوات بعد انتهاء الثورة.

وكان للتحول الكبير والجذري في السياسة الخارجية الصينية خلال فترة السبعينيات، انعكاسات كبيرة على الجوانب الاقتصادية، فبعد التحول من سياسة الانعزال الدولي إلى الانفتاح على العالم الخارجي، بخاصة مع الولايات المتحدة، تعزز التبادل التجاري والاستثماري مع الدول الأخرى، حيث ساعدت العلاقات الجديدة في جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات، مما ساهم في نمو بعض القطاعات الصناعية والزراعية، كما أدت الزيارات الدبلوماسية، إلى تحسين صورة الصين على الساحة الدولية، مما أتاح لها فرصة التفاعل مع المنظمات الاقتصادية العالمية، والمساهمة في تخفيف العزلة التي كانت تعاني منها، وفي الاتجاه الأخر تحمل الاقتصاد الصيني تبعات الاضطرابات السياسية الناتجة عن تلك التحولات السريعة، حيث تسبب الانفتاح السريع إلى تأجيج التوترات مع بعض جيرانها، مما أثر على الأمن والاستقرار الاقتصادي في المناطق المحيطة، وتزامنت فكرة الانفتاح مع التحولات الاقتصادية العالمية، لكنها أظهرت أيضاً التحديات الناتجة عن التنافس الجديد، حيث واجهت الصين ضغوطاً في إطار التكيف مع الأسواق العالمية وتنافسيتها، فالانتقال من النموذج الاشتراكي التقليدي إلى نموذج يتطلب التفاعل مع الاقتصاد الرأسمالي كان له تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة.

وبصفة عامة كان لتحول السياسة الخارجية لماو تسي تونغ تأثيرات مزدوجة، حيث ساهم في فتح أبواب جديدة للنمو الاقتصادي والتجارة، لكنه أيضاً خلق تحديات وصعوبات جديدة، أثرت بشكل كبير على استقرار الاقتصاد الصيني ومكانته على الساحة الدولية.

ثالثاً: الصين في عهد دينج شياو بينغ

1. مرحلة حكم دينغ شياو بينغ

"بعد وفاة ماو تسي تونغ في 9 سبتمبر 1976م شهدت الصين تحولات عميقة شملت جميع المستويات، بدءاً من تحديث للاشتراكية، إلى انتقادات للسياسات المتبعة منذ اكثر من ثلاثة عقود، وإعادة مراجعة للثورة الثقافية التي كانت لها نتائج كارثية على البلاد، مما فرض على الزعماء الجدد البدء بالإصلاح ابتداء من العام 1978م"(الأمين، 2020، ص19) حيث دخلت الصين مرحلة جديدة من التحولات السياسية والاقتصادية تحت قيادة دينج شياو بينغ، الذي تولى السلطة بين عامي 1978: 1992م، ويعتبر دينج شياو بينغ مهندس الإصلاح الصيني، حيث قاد مجموعة من الإصلاحات الجذرية التي كانت تهدف إلى تحويل الاقتصاد الصيني من نظام مركزي صارم، إلى اقتصاد سوق أكثر مرونة، جاءت هذه الإصلاحات كاستجابة ضرورية لإنقاذ الاقتصاد الصيني الذي كان يعاني من الانهيار بعد عقود من السياسات الاقتصادية القاسية التي اتبعها ماو، وعلى الرغم من أن العديد من الأفكار الإصلاحية لم تكن من تصميم دينج نفسه، بل كانت نتاج جهود رفاقه الإصلاحيين داخل الحزب الشيوعي، إلا أنه كان له دور حاسم في الموافقة عليها وتطبيقها "وقد قامت

إنجازات الصين بالأساس على ركيزتين أساسيتين هما: الإصلاح الاقتصادي، والانفتاح على العالم الخارجي"(عباس، 2019، ص553).

وأدت هذه الإصلاحات إلى وضع حدود لفترات تولي الرئاسة مما ساهم في تعزيز الكفاءات التكنوقراطية ورفع مستوى الأداء الاقتصادي، كما أتاح هذا التوجه الجديد لسكان الأرياف الفرصة للبدء في مشاريع استثمارية، مما ساعد على تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية، فقد انتشرت المناطق الاقتصادية الخاصة في مختلف أنحاء البلاد، مما سمح للشركات الأجنبية بالعمل في بيئة أكثر حرية، وكانت هذه المناطق بمثابة مختبرات للإصلاحات الاقتصادية، حيث تم اختبار سياسات السوق الجديدة ومع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001.

تبنت بكين أنظمة قانونية وضرائبية حديثة، مما ساعد على تعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، "فقد تضمنت سياسة الانفتاح وضع القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب والاقتصاد والمسؤولية القانونية والاستثمار الأجنبي وحماية براءات الاختراع، كما خفضت العملة الصينية، ودعت المستشارين والمدراء والمتخصصين لزيارة الصين، وتشجيع السياحة، والسماح لمئات ألاف الطلبة بالسفر إلى الخارج لمواصلة دراستهم العليا، وإصلاح نظام التجارة الخارجية، والحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، ونتيجة لذلك وصل الاقتصاد الصيني إلى مستوى غير مسبوق من الاندماج مع الاقتصاد العالمي(حمود، 2021، ص48)، فقد شهد الاقتصاد الصيني نمواً سريعاً، مما جعل الصين مركز التصنيع الأول في العالم، وأكبر مصدر للسلع، وتحولت البلاد من سوق ناشئة إلى قوة اقتصادية عظمى، حيث استمرت ملكية الدولة في الهيمنة على قطاعات حيوية مثل التمويل والاتصالات والنفط، لكن في الوقت نفسه، توسع أصحاب المشاريع الخاصة ورواد الأعمال في القطاعات التي كانت مخصصة سابقاً للمشاريع العامة، كما أزيلت القيود عن الأسعار، مما أدى إلى حرية أكبر في السوق.

وقد جسدت تجربة دينج شياو بينغ في قيادة الصين تحولاً تاريخياً، فقد استطاع من خلال رؤيته الإصلاحية أن يحقق توازناً كلياً بين السيطرة الحكومية وبين الحرية الاقتصادية، ومن هنا فقد أسهمت هذه الإصلاحات في وضع الصين على خريطة الاقتصاد العالمي، وجعلتها واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في التاريخ الحديث.

2 . التحولات السياسية في عهد دينج شياو بينغ

قبل وصول دينغ شياو بينغ إلى السلطة، كانت الأيديولوجية الماوية هي السائدة، وكانت هذه الأيديولوجية تركز على مفهوم الثورة المستمرة، وتعزيز الطبقة العاملة والفلاحين، وتوزيع الثروة بشكل متساو، والتي ذهبت بالبلاد إلى المجاعات والفقر، مما أثر سلباً على الاقتصاد الصيني، وعندما تولى دينج القيادة، أدرك أن

الأيديولوجية الماوية لم تعد تلبي احتياجات الصين المتزايدة، "حيث حرص على إعطاء مفهوم جديد للاشتراكية، عرفت بالاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وهي ليست بالتخلي عن النظام السياسي ودور الحزب القيادي، وإنما بتبني سياسة اقتصاد السوق، والاستفادة من كل إيجابيات التطور الرأسمالي في هذا المجال، ودفع المواطنين نحو الثراء(حمود، 2021، ص47) من هنا بدأت الصين في تبني سياسات جديدة تركز على التنمية الاقتصادية، لأن النمو الاقتصادي هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فأدخلت مجموعة من الإصلاحات الجذرية في الاقتصاد، مثل السماح بوجود عناصر من السوق الحرة، وتحرير الأسعار، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، هذه الإصلاحات ساعدت على تعزيز الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة، مما أدى إلى تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد.

وقبل دينج كان الحزب الشيوعي الصيني يعتمد بشكل كبير على الأيديولوجية الماوية، حيث كان الولاء للحزب والأفكار الثورية هي المعايير الأساسية لتولي المناصب، وقد أدت هذه السياسات إلى تعيين العديد من القادة غير المؤهلين، مما أثر سلباً على كفاءة الحكومة وأداء الحزب، وقد أدركت القيادة الجديدة أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية يتطلب وجود قادة ذوي كفاءة عالية ومعرفة عميقة بالاقتصاد والإدارة، من هنا تم البدء في تعزيز دور الكوادر المؤهلة، مما ساعد على تحسين الأداء الإداري للحكومة، وفي هذا السياق قام بإعادة هيكلة الحزب الشيوعي الصيني، من خلال وضع معايير جديدة لتعيين القادة تتعلق بالكفاءة والخبرة، إضافة إلى إنشاء برامج تدريبية لتطوير مهارات الكوادر الجديدة، الأمر الذي ساعد على تعزيز قدراتهم في مجالات الإدارة والاقتصاد كما شجع الابتكار، من خلال تشجيع الكوادر على التفكير بشكل مبتكر وتقديم أفكار جديدة، مما ساهم في تحسين السياسات العامة.

ومع تآكل الثقة في المؤسسات الحكومية بسبب الثورة الثقافية، ظهرت الحاجة إلى إعادة بناء السلطة المركزية كما كان الحزب الشيوعي الصيني في حاجة إلى استعادة هيبته وشرعيته، من هنا عمل دينج على تعزيز سلطة الحزب الشيوعي، حيث أكد على أهمية الأيديولوجية الشيوعية، مع تعديلها لتتناسب مع الظروف الاقتصادية الجديدة، وعلى هذا الأساس أطلق شعاره الاقتصاد هو الأولوية، مما ساعد على دمج الأيديولوجية مع التنمية الاقتصادية، كما وسع من دور الحزب في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية، فالحزب أصبح هو الجهة الوحيدة التي تتخذ القرارات الرئيسية، وقد أكد على السيطرة المركزية على الحكومة، من خلال إعادة هيكلتها بهدف تعزيز السيطرة المركزية، إلى جانب ذلك تم تقليص سلطات الحكومات المحلية، مما ساعد على ضمان تنفيذ السياسات المركزية بشكل فعال، مع تعزيز آليات الرقابة على الحكومة المحلية، الأمر الذي ساعد على تقليل الفساد، وضمان تنفيذ السياسات بشكل صحيح.

ولمثالب سياسة الانعزال عن العالم الخارجي التي أدت إلى تدهور الاقتصاد الصيني وتراجع مستوى المعيشة للمواطنين، ظهرت الحاجة إلى إعادة تقييم استراتيجية الدولة تجاه العالم الخارجي، بخاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي كانت تحدث في العالم حينها، " فبعد موت ماو أدرك دينغ شياو بينغ مهندس الإصلاحات الاقتصادية في الصين، أن النهوض بالاقتصاد الصيني لا يمكن أن يتحقق من دون اتباع سياسة خارجية تقود الصين إلى الانفتاح على مختلف دول العالم"(حمود، 2021، ص47)، من هنا بدأ في تنفيذ سياسة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال إعادة فتح العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكبر مما كانت عليه، وذلك بعد زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الصين في عام 1972م، والتي توجت بتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979م، كذلك تم تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الصين من خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، هذه المناطق كانت بمثابة مختبرات للتجارب الاقتصادية، حيث تم تطبيق سياسات السوق الحرة، إلى جانب ذلك أدت سياسة الانفتاح إلى إدماج الصين بشكل تدريجي في النظام الدولي، فقد بدأت الصين في الانضمام إلى المنظمات الدولية وأهمها منظمة التجارة العالمية في عام 2001م مما ساعد على تعزيز التجارة والاستثمار، كما عززت الصين من تجارتها الخارجية من خلال تخفيض الحواجز الجمركية وتسهيل الإجراءات التجارية، مما ساهم في زيادة الصادرات والواردات.

في فترة ما بعد الثورة الثقافية ظهرت محاولات لإرباك الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل الصين، حيث ظهرت دعوات متزايدة للإصلاحات السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى ظهور حركات احتجاجية تطالب بمزيد من الحريات والديمقراطية، وكان من الضروري أن تتبنى الحكومة سياسات تهدف إلى الحفاظ على النظام والاستقرار داخل الصين، وبالتالي فقد تم اعتماد سياسة الاستقرار أولاً، والتي اعتبرت أحد أهم الركائز الأساسية في حكم دينغ، وتجلت هذه السياسة من خلال التركيز على تحسين الاقتصاد وتوفير فرص العمل، مما ساهم في تقليل التوترات الاجتماعية، إضافة إلى استعداد الحكومة الصينية لقمع أي احتجاجات تهدد الاستقرار، وقد تجلى ذلك بشكل واضح في أحداث ساحة تيانانمن في عام 1989م، حين خرج الطلاب والمواطنون في مظاهرات تطالب بالإصلاحات السياسية والحرية، فردت الحكومة باستخدام القوة المفرطة على تلك الاحتجاجات، الأمر الذي أدى إلى وقوع العديد من الضحايا، وكانت النتيجة توقف أي نوع من أنواع التظاهر والاحتجاج الغير مبرر.

وفي فترة ما بعد الثورة الثقافية عانت الصين من ركود اقتصادي شديد، فقد أدت السياسات الاقتصادية السابقة لعهد دينغ، إلى تدمير البنية التحتية الاقتصادية وتراجع الإنتاجية، وبالتالي كان من الضروري أن تتبنى

الحكومة سياسة جديدة تهدف إلى إعادة بناء الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة، من هنا بدأ دينج في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى النهوض بالاقتصاد الصيني، "ففي نهاية 1978 تم إعلان وبدء تنفيذ مجموعة جديدة من استراتيجيات التنمية للإصلاح في الداخل، والانفتاح على الخارج"(عباس، 2019، ص554)، وكانت الخطوة الأولى في الإصلاحات هي التقليل من دور الدولة في تسيير الاقتصاد، من خلال تقليص التخطيط المركزي الأمر الذي سمح للسوق بتحديد الأسعار وتوزيع الموارد، كما تم إدخال عناصر من الاقتصاد الحر، مثل المنافسة وحرية التجارة، من خلال تشجيع الشركات الخاصة والمشاريع الصغيرة، إلى جانب فتح الأسواق الصينية أمام الاستثمارات الأجنبية، ونتيجة لذلك أصبحت تعد الصين أسرع اقتصاديات العالم نمواً منذ الثمانيات، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي لديها 10% من عام 1978م إلى عام 2005م، وبحسب الإحصاءات الحكومية بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين 2.225 تريليون دولار عام 2005م منذ نهاية الفترة الماوية عام 1978م(https://ar.wikipedia.org).

3 . الانعكاسات الاقتصادية للتحولات السياسية في عهد دينغ شياو بينغ

بعد تولي دينغ شياو بينغ السلطة، شهدت الصين تحولاً جذرياً في أيديولوجيتها، إذ تم استبدال الأيديولوجية الماوية التي كانت تركز على الثورة المستمرة وتعزيز الطبقة العاملة، بأفكار جديدة تلبي احتياجات البلاد المتزايدة، فقد أدت الأيديولوجية السابقة إلى مشاكل اقتصادية كبيرة، كالمجاعات والفقر، وعند تولي دينغ أطلق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية هدفت إلى تحقيق النمو والاستقرار الاجتماعي، شملت هذه الإصلاحات إدخال عناصر من السوق الحرة وتحرير الأسعار، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال مزج قوانين الاقتصاد الرأسمالية مثل العرض والطلب والمنافسة وغيرها، مع قوانين التطور الاشتراكية، كالملكية العامة، ومنع الاحتكار والتخطيط والتوجيه، فالغاية الأساسية عنده هي الحفاظ على النظام السياسي الشيوعي، مع توفير الشروط المناسبة لإطلاق قوى الإنتاج، بغض النظر عما إذا كانت هذه الشروط رأسمالية أم اشتراكية، المهم أن تسير العملية الإنتاجية بسرعة ويسر وسلاسة(حمود، 2021، ص49).

هذه التحولات ساهمت في تعزيز الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة، وأدت إلى معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة، كما زادت التجارة الخارجية، وتأسست مناطق اقتصادية خاصة، ما ساعد على تطوير البنية التحتية، وانضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001م، لتصبح جزءاً مهماً من الاقتصاد العالمي، وتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ومع ذلك ظهرت تحديات جديدة، مثل زيادة الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، وتوترات اجتماعية، ومشكلات بيئية، واعتماد متزايد على رأس المال الأجنبي.

كما أن إعادة هيكلة الحزب الشيوعي الصيني كانت جزءاً من رؤية دينغ شياو بينغ بعد توليه السلطة في أواخر السبعينيات، ومن أبرز جوانب إعادة تلك الهيكلة تقليل تأثير البيروقراطية التي كانت تعيق التطور

الاقتصادي بسبب بطء اتخاذ القرارات، وشملت الإصلاحات كذلك تطوير آليات تسريع الموافقات للمشاريع الاقتصادية، مع منح السلطات المحلية مزيداً من الحريات للاستجابة للتغيرات، مما أدى إلى نمو اقتصادي ملحوظ وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، كذلك نجحت الصين في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين بيئة الأعمال، مما حفز ريادة الأعمال وخلق فرص عمل جديدة، هذه التحولات ساهمت في تحسين مستوى المعيشة العامة، وذلك من خلال تعزيز الخدمات الاجتماعية.

إلى جانب ذلك أسهم تعزيز السلطة المركزية في استقرار السياسات الاقتصادية الصينية، مما سمح بتنفيذ خطط طويلة الأجل دون تقلبات سياسية، هذا الاستقرار كان سبب رئيسي في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وأسفر عن إنشاء مناطق اقتصادية خاصة مثل شنتشن التي أصبحت مركزاً للاستثمار، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الصادرات الصينية، مما عزز وضعها كقوة اقتصادية، كما فتح الاقتصاد الباب أمام تطوير الصناعات والخدمات وزيادة الابتكار، مما أدى إلى تحسين مستويات المعيشة والتعليم والرعاية الصحية، وبرغم هذه النجاحات فقد ظهرت تحديات بيئية كبيرة مثل تلوث الهواء والماء، بالإضافة إلى تآكل القيم الاجتماعية التقليدية، كذلك أدى الاعتماد المتزايد على الأسواق العالمية إلى تعرض الاقتصاد للتقلبات الخارجية، وزادت بالتالي التوترات الاجتماعية بسبب تلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع، وفي النهاية فإنه وعلى الرغم من النجاحات الاقتصادية التي حققتها الصين، فإن التحديات الجديدة غدت تتطلب منها الاستجابة الفعالة لضمان الاستدامة والرفاهية للجميع.

وفيما يخص التحول في السياسة الخارجية للصين، فقد أدت سياسة الانفتاح التي اتبعتها البلاد إلى تحديث الاقتصاد وتعزيز نموه، من خلال الانفتاح على مختلف العوامل الخارجية، وتمثل هذه السياسة استراتيجية شاملة تسعى لدمج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي، من خلال عدة جوانب، من أبرزها فتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية، وإلغاء القيود التي تعيق دخول المستثمرين، مما ساهم في جذب الاستثمارات المباشرة وتطوير قطاعات مثل الصناعة والخدمات، كما أسهمت الاتفاقيات التجارية الجديدة في تعزيز صادرات الصين وزيادة تعاملاتها مع الأسواق العالمية، فقد أدت هذه السياسة إلى استخدام تكنولوجيا حديثة، وتوفير فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة لملايين الناس، بالإضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وزيادة العوائد المالية، ومع ذلك فقد واجهت سياسة الانفتاح جملة من التحديات كالتوترات الاجتماعية، والضغوط على الخدمات العامة والمشاكل البيئية، وبرغم ذلك أكدت سياسة الانفتاح على فاعليتها في تأهيل الاقتصاد الصيني، ليكون لاعباً رئيسياً على الساحة العالمية.

وقد نتج عن سياسة الاستقرار أولاً، والتي نفذها دينغ شياو بينغ في الصين خلال ثمانينيات القرن العشرين، بعد فترة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية، والتي هدفت إلى تحقيق توازن بين الإصلاح الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، أن استطاعت الصين توفير بيئة آمنة وموثوقة، مما ساعد

الحكومة على تشجيع النشاط الاقتصادي والنمو، كما أسهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية، مما أدى إلى توفير فرص عمل جديدة، ومع ذلك واجهت هذه السياسة تحديات جمة، منها تقييد الحريات السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى مشكلة التدهور البيئي الناجم عن السرعة في النمو، وعلى الرغم من هذه التحديات تبقى سياسة الاستقرار أولاً أداة رئيسية في نجاح الإصلاحات الاقتصادية وضمان الاستقرار في الصين.

أما فيما يخص التحولات في السياسات الاقتصادية والتي هدفت إلى معالجة الركود الاقتصادي الذي عانت منه البلاد في فترة حكم ماو ونواتجها، فيمكن القول أن تلك التحولات قد أسفرت عن تحقيق نمو اقتصادي غير مسبوق وقد تجلى ذلك في عدة جوانب أساسية، "ففي عام 1980م قررت الصين إنشاء أربع مناطق اقتصادية خاصة في شنتشن، وتشوهاي شانتو، وشيامن، وفي أبريل 1988م تأسست مقاطعة هايدن التي أصبحت اكبر منطقة اقتصادية خاصة في الصين"(عباس، 2019، ص554)، فمع بدء تنفيذ الإصلاحات، شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً، وتحسنت مستويات المعيشة بشكل كبير، الأمر الذي ساهم في تعزيز العلاقات التجارية مع دول العالم، وبسبب هذه الديناميكيات تمكنت الصين من تجاوز اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بحلول عام 2010م.

وفقاً لبيانات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنذ ذلك الحين، حافظت الصين على مركزها الثاني بعد الولايات المتحدة، فقد نمت القوة الاقتصادية بشكل ملحوظ من خلال ارتفاع إجمالي الناتج المحلي للصين من 67.9 مليار يوان صيني في عام 1952م إلى 101.6 تريليون يوان صيني في عام 2020م، وباعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم ، فإنها تمثل أكثر من 17% من الإجمالي العالمي، مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 100 دولار أمريكي في عام 1952م، إلى أكثر من 10000 دولار أمريكي في عام 2020م، كما تحتل الصين المرتبة الأولى من حيث التجارة في السلع واحتياطيات النقد الأجنبي، وتحتل المرتبة الثانية من حيث التجارة في الخدمات والسوق الاستهلاكية في عام 2020م(بن خالد، 2024)، وكنتيجة منطقية لتلك التحولات نما الإنتاج الزراعي في الصين بشكل كبير، فالصين حالياً تطعم 22% من سكان العالم، مع أنها لا تمتلك سوى 6% فقط من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في العالم، فمع التطبيق الدقيق للحوافز المالية والتي من بينها أن الحكومة 1993م اتخذت تدبيراً يقضي بتخفيض الضرائب على الفلاحين، فلم تعد تطلب منهم أكثر 5% من دخولهم الحقيقية(عباس، 2019، ص555).

ونتيجة لذلك انتقلت الزراعة من الاكتفاء بزراعة الأرز والحبوب إلى زراعة المحاصيل النقدية(•)، مما جعل منها من أكبر الدول تصديراً للأغذية عالمياً، وفي الفترة التي سبقت الإصلاح كانت الصناعة في الصين تعاني من ركود حاد، حيث لم يقدم النظام الاشتراكي حوافز كافية لتحسين الجودة والإنتاجية، ومع بدء الانفتاح والإصلاح الاقتصادي شهدت الصناعة الصينية تغييرات كثيرة، من بينها تحرير الأنشطة، وقيام سوق شديدة المنافسة، وازدهار قطاعات وصناعات جديدة، ومنافسة الواردات المتقدمة تكنولوجياً، وقد بدأت تلك الإجراءات في ديسمبر 1978م، حينما سمحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بإعادة العمل بمبدأ الربح كمعيار لإدارة المنشآت، والمكافئات الإنتاجية للعاملين(عباس، 2019، ص557)، وعلى إثر ذلك شهدت المصانع زيادة كبيرة في الإنتاجية في أوائل الثمانينات، فزادت المجالات الصناعية بشكل كبير، بدءاً من صناعة الألعاب وصولاً إلى صناعة السيارات والطائرات، واليوم تعد الصناعات الصينية قوة منافسة على الساحة العالمية، حيث نما القطاع الصناعي بنسبة تجاوزت 12% منذ عام 1976، ولا زالت تنمو، إلى جانب ذلك أصبحت الصين لاعباً رئيسياً في ساحة الاستثمارات العالمية، فقد وصلت في الفترة بين 2015م إلى 2017م لأن تكون ثاني أكبر مصدر للاستثمار المباشر في الخارج، وثاني أكبر مستقبل للاستثمار الداخلي، ذلك أنها تمكنت من استقطاب الاستثمارات الأجنبية بشكل ملحوظ من خلال تحديث آليات عمل الشركات الحكومية لتعزيز التبادل التجاري الدولي.

أما فيما يخص القوة العسكرية فقد استغلت الصين نتائج انطلاقتها الاقتصادية في تطوير قوتها العسكرية، وبناء ترسانة عسكرية قوية تسهم في تعزيز مكانتها كقوة عظمى، وفي هذا السياق تحصلت الصين في أغسطس 1992م على نظام دفاع جوي متقدم من روسيا، واتفقت معها في نوفمبر 1992م على تعزيز التعاون العسكري والاتصالات والحرب الإلكترونية، وذلك خلال زيارة الرئيس يلتسين لبكين، ولاحقاً اشترت الصين 72 طائرة سو-27 واتفقت على تصنيع 200 طائرة إضافية مع تحسينها لتكون مرتفعة الأداء، وبدأت التعاون في صناعة الطائرات مع إسرائيل وبريطانيا وإيران وباكستان(مايكل إي وبراون أوين ...وآخرون، ترجمة مصطفى قاسم، 2010. ص190)، كما نشير إلى الزيادة المطردة في ميزانية الدفاع لديها والتي تضاعفت في منتصف التسعينات عنها في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، حيث وصلت الميزانية إلى حوالي 7.5 مليار دولار، وبلغت في عام 2000 حوالي 18 مليار دولار، مما يجعلها من بين أعلى الميزانيات العسكرية في العالم وإجمالاً نتج عن اتباع سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الصين تغييرات جوهرية في الاقتصاد والسياسة العالمية وذلك من خلال تعزيز التنمية الزراعية والصناعية، وتحقيق مستوى عال من

• بمعنى التحول في نمط الزراعة من الاعتماد على محاصيل الاكتفاء الذاتي مثل الأرز والحبوب إلى التركيز على زراعة المحاصيل النقدية، والتي تزرع بشكل رئيسي لتوليد العائد المالي أو التجارة، مثل القهوة الشاي الفواكه، الخضروات، والقطن.

القدرة التنافسية، بحيث أصبحت الصين تحتل موقعاً بارزاً على الساحة الدولية، مع توقعات أن تظل في صدارة الاقتصاد العالمي في المستقبل القريب.

الخاتمة

تتجلى التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن التحولات السياسية الكبيرة بوضوح في وضع الصين خلال فترتي ماو تسي تونغ، ودينغ شياو بينغ، حيث تميزت كل فترة بسماتها السياسية والاقتصادية الخاصة، فتحت حكم ماو تسي تونغ اتبعت السياسات نهجاً اشتراكياً صارماً منعزلا عن العالم الخارجي، مما نتج عنه تحولات هيكلية جذرية ركزت على المساواة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد، لكن هذا النهج أفضى إلى عواقب سلبية عديدة، أدت إلى تحديات اقتصادية جسيمة مثل تدهور إنتاجية الزراعة والصناعة، وكوارث فادحة مثل المجاعة الكبرى، بالمقابل شهدت فترة دينغ شياو بينغ تحولات سياسية كبرى انصبت أساساً على تبني اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي مما أدى إلى نمو اقتصادي سريع وتحسين مستوى المعيشة، وتوضح هذه الدراسة كيف أن التحولات السياسية يمكن أن تكون لها تأثيرات عميقة ومتنوعة على الاقتصاد، وأن السياسات الاقتصادية المتبعة في كل مرحلة تلعب دوراً حاسماً في تحديد مسار التنمية الاقتصادية، ومن خلال تحليل التجربة الصينية، يمكن للدول الأخرى الاستفادة من الدروس المستخلصة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي.

قائمة المراجع

1. أحمد فاروق عباس (2019) "التجربة التنموية في الصين... الواقع والتحديات". _ المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
2. زينة علي حمود(2021) تأثير الصعود الصيني على طبيعة النظام الدولي، قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية –الجامعة اللبنانية (رسالة ماجستير)
3. غطاس محمد الأمين (2020) الصعود الصيني في العلاقات الدولية، دراسة نقدية لرؤية الباحث الصيني يان شويتونغ، قسم العلوم السياسية –كلية الحقوق والعلوم السياسية–جامعة قاصدي مرباح ورقلة (رسالة ماجستير)
4. ملامح نصيرة (2018) الاستراتيجية الاقتصادية للصين ومكانتها في النظام الدولي، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر. (أطروحة دكتوراه)
5. كارل غيرث(2012) على خطى الصين يسير العالم، كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولاً في كل شيء، ترجمة طارق عليان. – الامارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.
6. مايكل إي وبراون أوين ...وآخرون(2010) صعود الصين، ترجمة مصطفى قاسم. – القاهرة: مكتبة طريق العلم–المركز القومي للترجمة.
7. محمد زريق(2021) مراجعة كتاب قادة الصين من ماو إلى الآن، للبروفيسور ديفيد شامبو، دار النشر بوليتي، تاريخ الزيارة الثلاثاء 2025/1/28، الساعة 10:42 مساءاً. – متاح على الرابط: https://www.almayadeen.net
8. فيصل محمود خليفة الدرعي (2023)." قراءة في الاستراتيجية الصينية خلال عقدين"، أكتوبر. – تاريخ الزيارة الثلاثاء 2025/1/28، الساعة 10:47 مساءاً. – متاح على الرابط: https://trendsresearch.org
9. بن خالد عبد الكريم (د–ت) قراءة وتحليل للكتاب الأبيض، رحلة الصين الملحمية من الفقر إلى الازدهار العربية CGTN، أخبار الصين والعالم، تاريخ الزيارة الثلاثاء 2024/12/10، الساعة 10:31 مساءاً. – متاح على الرابط: https://arabic.cgtn.com
10. الحرب الأهلية الصينية، تاريخ الزيارة الثلاثاء 2024/12/10، الساعة 3:34 صباحاً. – متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org
11. ريتشارد نيكسونن ويكيبيديا، تاريخ الزيارة الجمعة 2024/12/13، الساعة 10:50 صباحاً. – متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org
12. تاريخ جمهورية الصين الشعبية، تاريخ الزيارة الثلاثاء 2024/12/10، الساعة 3:47ص. – متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org

13. ماو تسي تونغ، تاريخ الزيارة الثلاثاء 2024/12/10، الساعة 3:58 صباحاً. – متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org

14. التاريخ الاقتصادي للصين من 1948م إلى الآن، تاريخ الزيارة الثلاثاء 2024/12/10، الساعة 7:32 مساءاً. – متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org